

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعين

الجلسة ٨٦٠٤

الثلاثاء، ٢٧ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشركي
الأعضاء:	الاتحاد الروسي
السيد بوليانسكي	ألمانيا
السيد شولتز	إندونيسيا
السيد دجاني	بلغيكا
السيد ييكسين دو بوستوريفا	بيرو
السيد دوكلوس	الجمهورية الدومينيكية
السيدة موريسون غونزاليس	جنوب أفريقيا
السيد ماتيجلا	الصين
السيد جانغ جون	غينيا الاستوائية
السيد إيسونو مبنغونو	فرنسا
السيدة غرين	كوت ديفوار
السيدة نيماكى	الكويت
السيد العتيبي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد ألن	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد كوهين	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطاب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org)

إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسّرة



الرجاء إعادة التدوير

1926326 (A)



مرات، وهو أن السلام الدائم لا يمكن أن يرتكز إلا على فكرة عيش الإسرائيليين والفلسطينيين جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، باعتبار أن لكلا الشعوب حقاً مشروعًا وتاريخياً في إقامة دولته.

يمكن تحقيق ذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات المتبادلة. وإذا ابتعدنا عن هذا الإطار سري التطرف الحتمي. لا يمكننا التخلص عن هدف الحل السلمي للصراع. فالدليل أمر يصعب استيعاب نطاق فظاعته. لقد شهدنا في الشهر الماضي زيادة في حوادث العنف، بما في ذلك العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية، والتوترات المستمرة في غزة وحولها.

في ٨ آب/أغسطس قُتل إسرائيلي يبلغ من العمر ١٩ عاماً في الضفة الغربية، حيث طعن بالقرب من مستوطنة مجدال عوز. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية فيما بعد فلسطينيين اثنين من المشتبه بهم. وفي ١٥ آب/أغسطس طعن مراهقان فلسطينيان اثنان وجرحا ضابط شرطة إسرائيليا في البلدة القديمة بالقدس. وقد قُتل أحد المهاجمين بالرصاص. وفي اليوم التالي، أُصيب شابان إسرائيليان في هجوم بسيارة مفخخة قرب مستوطنة إلعازار جنوب بيت لحم. وقد قُتل السائق البالغ من العمر ٢٦ عاماً برصاص شرطي إسرائيلي خارج الخدمة. وفي ٢٣ آب/أغسطس، تم تفجير عبوة ناسفة بالقرب من مستوطنة دوليف، شمال غرب رام الله، مما أدى إلى مقتل فتاة إسرائيلية عمرها ١٧ عاماً وإصابة والدها وشقيقها بجروح خطيرة.

إنني أدين بشكل قاطع كل الهجمات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. مثل هذه الهجمات الخطيرة لا تخدم إلا الذين يريدون تصعيدها. يجب إدانة العنف والإرهاب من قبل الجميع. إن تمجيدهما من قبل حماس والجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى هو أمر مؤسف حقاً.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٥٥.

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم الإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يسارك السيد ملادينوف في جلسة اليوم عبر الفيديو من القدس.

يبدا مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم الإنكليزية): يؤسفني أنني مضطر لأن أبدأ إحاطة هذا الشهر للمجلس بالتركيز على شبح العنف المتزايد في الضفة الغربية وغزة وخطر حدوث تصعيد إقليمي. ويحدث كلاماً علىخلفية الجمود السياسي الكامل في عملية السلام في الشرق الأوسط وعدم وجود أي احتمال لإحيائها.

لقد حذرنا أنا والأمين العام في مناسبات عديدة من أن غياب أفق سياسي نحو حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، والتحركات الأحادية الجانب على الأرض، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها، والهجمات الإرهابية وعدة عوامل أخرى، تشكل مزيجاً متفجرلاً يمكن حله إلا عن طريق قيادة مستعدة للعودـة إلى الطاولة وقادرة على ذلك من أجل إجراء مفاوضات هادفة نحو سلام مستدام وعادل، وباستطاعتها الوقوف في وجه المتطرفين والراديكاليـين ودعم ما قلناه في المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنطقة عدة

في ٥ و ٦ آب/أغسطس، قدمت اللجنة العليا للتحطيط في إسرائيل خططاً لبناء نحو ٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم، وذلك مع وصول ٨٠٠ وحدة إلى المرحلة النهاية من الموافقة. كما تم التقدم بخطط لبناء حوالي ٢٠٠ وحدة في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. علاوة على ذلك، ناقش مجلس الوزراء الأمني في إسرائيل في ٣٠ تموز/يوليه التقدم لبناء ٠٠٠ ٦ وحدة سكنية أخرى، وفي خطوة نادرة وافق بالإجماع على منح تصاريح لبناء ٧١٥ وحدة سكنية للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة جيم.

ليس توسيع المستوطنات أى تأثير قانوني وهو يشكل اتهاماً صارخاً للقانون الدولي. من خلال المضي قدماً في الضم الفعلي للضفة الغربية، فإن ذلك يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كجزء من حل الدولتين عن طريق التفاوض.

على الرغم من المدّوء النسيج خلال الشهرين الماضيين، لا يزال الوضع في غزة هشاً للغاية مع استمرار حوادث العنف. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاق حوالي ١١ صاروخاً وقدّيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل. تم اعتراض معظمها. وقد هبط منها اثنان في بلدة سديروت الإسرائيلية يومي ١٧ و ٢٥ آب/أغسطس، مما تسبب في أضرار مادية. ورداً على ذلك، بالأمس فقط، قررت إسرائيل خفض نقل الوقود إلى غزة بمقدار النصف مؤقتاً. وقد أدى هذا القرار المؤسف بالفعل إلى انخفاض إمدادات الطاقة لقطاع غزة.

احتراق حوالي ١٥ مقاتلاً من غزة أو حاولوا اختراق السياج المحيط في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى إطلاق نار انتقامي أو غارات جوية شنتها قوات الدفاع الإسرائيلي وقتل فيها تسعة مسلحين. كما استمرت الاحتجاجات الأسبوعية عند السياج المحيط. وانخرط بعض الأفراد في أعمال عنف. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي في الغالب

في القدس الشرقية، بعد شهرين من مقتل فلسطيني يبلغ من العمر ٢١ عاماً في حي العيساوية، لا تزال التوترات شديدة في ظل استمرار قوات الأمن الإسرائيلية في شن غارات واعتقالات. إجمالاً في الشهر الماضي، قُتل فلسطينيان وإسرائيليان وأصيب ما لا يقل عن ١٠٢ فلسطينياً وسبعة إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ورداً على الهجوم الإرهابي الواقع في ٢٣ آب/أغسطس بالقرب من مستوطنة دوليف، قررت الحكومة الإسرائيلية أن تتقدم إلى اللجنة العليا للتحطيط بخطبة لإنشاء الحي الجديد في دوليف ليضم حوالي ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة. هذا القرار هو جزء من الممارسة المتمثلة في توسيع المستوطنات في أعقاب شن هجمات في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، استمر توسيع المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، هدمت السلطات الإسرائيلية أو استولت على ٢٢ بناية في المنطقة جيم، بما في ذلك ١٤ بناية للمعونة تموّلها جهات مانحة و ١١ بناية في القدس الشرقية. ومن بين المباني المهدمة أربعة خزانات للمياه تخدم مجتمعين رعويين في جنوب الخليل، وهما في الأصل يواجهان نقصاً حاداً في المياه. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أدت عمليات الهدم إلى تشريد ١٩ شخصاً، من بينهم ستة أطفال، وأترت على سبيل عيش حوالي ٢٠٠ شخص آخرين.

إنني أعيد التأكيد على البيان الذي أدلّ به منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومفاده أن سياسة إسرائيل المتمثلة في تدمير الممتلكات الفلسطينية لا تتوافق مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات المانحة، لمنع حدوث أزمة صحية في قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه تحسّنت إتاحة مياه الشرب مع استكمال

محطة تحلية مياه جديدة يستفيد منها ما يناهز ٢٠٠٠٠ شخص. وأود أن أعرب عن تقديرني لدولة الكويت لتمويلها السخي لهذا المشروع من خلال البنك الإسلامي للتنمية. كما شهد الشهر الماضي زيادة في عدد التصاريح الممنوحة لرجال الأعمال والعمال الفلسطينيين من غزة.

وفي حين لا تكفي هذه الجهود لتغيير الواقع القاسي للحياة في قطاع غزة، إلا أنها تخفف من وطأة الأزمات الإنسانية والاقتصادية المستمرة. وشهد الشهر الماضي أيضاً استمرار القيود الخطيرة المفروضة على حركة ووصول الموظفين المحليين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في غزة. وتؤثر هذه القيود على جميع موظفينا المحليين تقريباً الذين لا يستطيعون مغادرة غزة لأي غرض تقريباً. ويجب على إسرائيل أن تحسن بشكل كبير حركة البضائع والناس والوصول من وإلى غزة كخطوة في اتجاه إلغاء عمليات الإغلاق، تماشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتزامن يوم عيد الأضحى الإسلامي مع الاحتفال بالذكرى اليهودية ليوم التاسع من آب هذا العام، وذلك في ١٠ آب / أغسطس، مما أدى إلى حدوث توتر في الأماكن المقدسة بالقدس. وسمحت السلطات الإسرائيلية للزوار اليهود بالوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل في ذلك اليوم تحت حماية الشرطة. وفي الأيام التي سبقت العطلة، حيث الرعماء الدينيون المسلمين المصلين على التوافد على المسجد الأقصى في جموع غفيرة لأداء صلاة العيد.

وخلال المواجهات التي وقعت بين قوات الشرطة والمصلين قبل وأثناء دخول الزوار اليهود إلى الجامع أصيب ٢٩ فلسطينياً منهم رئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الإسلامي. ووفقاً لتقارير

بوسائل تغريق المحتجين. لكن جرى أيضاً استخدام الذخيرة الحية. حيث قُتل فلسطيني وجُرح ٥٤٥ فلسطينياً، من بينهم أكثر من ١٥٠ طفلاً.

ورغم وقوع عدد أقل من الحوادث التي استُخدمت فيها الطائرات الورقية الحارقة والبالونات وغيرها من الأجهزة التي تم إطلاقها من غزة مقارنة بالفترة السابقة، أبلغ عن نشوب ١١ حريقاً على الأقل. و يجب على إسرائيل ضبط استخدام القوة وعدم استخدام القوة المميتة إلا كملجاً آخر لمواجهة خطر الموت الوشيك أو الإصابة الخطيرة. ويجب على حركة حماس أن تمنع الإطلاق العشوائي للصواريخ وقدائف الماون باتجاه إسرائيل. كما يجب أن تضمن أن تظل الاحتجاجات عند السياح سلمية وأن تمنع الاستفزازات. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً أن مصير اثنين من المدنيين الإسرائيليين وجثتي جنديين مفقودين في غزة لا يزال شاغلاً إنسانياً هاماً للجميع.

وأخشى أن أضطر أيضاً إلى دق ناقوس الخطر إزاء تدهور حالة قطاع الرعاية الصحية في غزة، لا سيما من حيث نقص الموارد، بما في ذلك الإمدادات الطبية. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنه أُعلن في شهر توز/ يوليه أن ٤٩ دواء أو ٤٩ في المائة من الأدوية الأساسية و ٢٢٥ دواء أو ٢٦ في المائة من المستهلكات الطبية في صيدلية غزة المركزية لا تكفي سوى لأقل من شهر واحد.

وفي ٢٠ آب /أغسطس، زار نائب المنسق الخاص ماكغولدريك مستشفى في غزة والتقي بجموعة من النساء المستفيدات من المشاريع التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة. وسمع عن العدد الكبير من المشاكل الصحية التي تعاني منها النساء الفلسطينيات نتيجة للأزمة الإنسانية. وأبرز الأطباء ندرة الأدوية المضادة للسرطان في غزة ونظام الإحالة الذي لا يمكن التنبؤ به للعلاج خارج غزة باعتبارهما تحديين خطيرين. وتلتزم الأمم المتحدة بالعمل مع

وانتهاكاً صارخاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتحيط الأمم المتحدة علما بهذه التصريحات وكذلك بالتحقيق المستمر الذي تجريه السلطات اللبنانية في الحادث. وتكرر الأمم المتحدة مناشدتها جميع المعنيين وقف انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتنفيذ أحكامه بالكامل. وتدعى الأمم المتحدة الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من حيث الأقوال والأفعال.

وفي الختام أود أن أكرر ما قلته في بداية هذه الإحاطة، وهو إمكانية، بل وجوب، اتخاذ خطوات ملموسة لعكس المسار السلبي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي - بشكل عاجل - من أجل مواجهة الماجس المتزايد للعنف وخطر التصعيد الإقليمي. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين حل النزاع استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة، وتحقيق رؤية دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملاديونوف على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس ديوان رئيس بولندا.

في البداية أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملاديونوف على إحاطته المفيدة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأنني على السيد ملاديونوف بجهوده الدؤوبة لاستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأستطيع أن أؤكد له أن بولندا تقدر دوره تقديرًا عاليًا ضمن عملية تحقيق الاستقرار في واحدة من أهم المناطق بالنسبة لأمن العالم.

وللأسف شهدنا لشهر آخر تلاشي احتمالات تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويستمر تدهور الحالة الميدانية، مما يعمق حوة عدم الثقة المتبادل. وأطلقت قبل يومين فقط صواريخ مرة أخرى من غزة باتجاه جنوب إسرائيل. وأصابت شظايا أحدها منزلًا في بلدة سديروت في وقت سابق من هذا

وسائل الإعلام، أصيب أربعة من قوات الأمن الإسرائيلية بجروح. وأكرر الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة تمثيلًا مع الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وفي أعقاب عمليات هدم المنازل الفلسطينية في المناطق "أ" و "ب" و "ج" من الضفة الغربية على جانب القدس الشرقية من الجدار، التي أطلعت وكيلة الأمين العام ديكارلو المجلس عليها الشهر الماضي (انظر S/PV.8583) أشار الرئيس عباس في ٢٥ تموز/يوليه إلى أن القيادة الفلسطينية ستتعلق الامتنال لاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وتبذل في إنشاء آليات لتنفيذ ذلك القرار. ورفضت الحكومة الفلسطينية للشهر السادس على التوالي تحويلات عائدات الضرائب الإسرائيلية التي هي دون المبلغ الكافي المستحق لها.

لكن في ٢٢ آب/أغسطس، بعد أشهر من المشاورات، وافقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تحصل السلطة الفلسطينية على حوالي ٥٦٨ مليون دولار من الضرائب المستردة التي تفرضها إسرائيل على الوقود. وهذا إجراء مهم سيخفف مؤقتاً من الوضع المالي الصعب للسلطة الفلسطينية. ولا يزال هناك حلاف بشأن الجزء الأكبر من تحويلات الإيرادات الضريبية. وفي هذا السياق أكرر دعويتي للجانبين لمواصلة مفاوضاتهما بطريقة بناءة والامتنال لبروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية.

وبالانتقال بإيجاز إلى التطورات الأخرى التي تشهدها المنطقة، ذكرت وسائل الإعلام في ٢٥ آب/أغسطس أن طائرة مسيرة من دون طيار تحطمت في الضاحية الجنوبية لبيروت. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أيضًا حسب التقارير الإعلامية، استهدفت غارة جوية قاعدة عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في سهل البقاع، على طول الحدود اللبنانية السورية. وأشار الرئيس عون والقادة الدستوريون في لبنان إلى حادث الطائرة بدون طيار باعتباره اعتداءً على سيادة لبنان

ونرى علاوة على ذلك، أنه لن يتحقق السلام الدائم في الشرق الأوسط بدون احترام القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما فيها ما يتعلق بحماية المدنيين. وستواصل بولندا الدعوة إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني بوصفه الوسيلة الأساسية لحماية السكان المدنيين.

وكما سمعنا خلال الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص، فقد شهدنا في نهاية الأسبوع الماضي وقوع ضربات جوية في لبنان بالقرب من الحدود السورية. ووقعت تلك الضربات عقب تحطم طائرتين بلا طيار في الضواحي الجنوبية لبيروت خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكثيراً ما أكدنا أن من شأن زيادة عدم الاستقرار في بلد ما قد يؤدي سريعاً إلى مزيد من زعزعة استقرار منطقة تتسم بالعنف أصلاً. وبالتالي، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس إذ لا تزال الحالة في المنطقة تتسم بالتوتر الشديد.

وأود أن أؤكّد في ذلك السياق، أن بولندا لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونرى أنها مساهماً رئيسياً في تقديم الخدمات الحيوية إلى المحتاجين إليها. فدعم عمل الوكالة هو عمل إنساني من شأنه أن يحدث تغييراً ملمساً في حياة المتضررين مباشرةً من النزاع.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم في نيويورك، سيدي الرئيس. ويطيب لنا أن تكونوا معنا في مجلس الأمن هذا الصباح. وأود أيضاً أنأشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إهاطته وجهوده الدؤوبة.

الشهر. وتم تسليط الضوء على تقارير تبعث على القلق بشأن عدة حوادث تسلل فلسطينيين مسلحين من قطاع غزة إلى داخل الأرض الإسرائيلي تلاها تبادل لإطلاق النار.

وأود أن أكرر التأكيد على أن بولندا تدين بشدة هذه الأفعال وكذلك جميع حالات الإرهاب والتحريض. لقد مرت خمس سنوات على النزاع السابق الذي دار بشكل كامل في قطاع غزة. ومن الضروري أن تتخذ جميع الأطراف الإجراءات اللازمة لوقف موجة أخرى من العنف البشع، وأن تخرط بحسن نية في الجهود الرامية إلى خفض التصعيد بشكل دائم.

ويساور بولندا القلق أيضاً إزاء أي أعمال أحاديد الجانب تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ونعتبر أن سياسة الاستيطان في الأرضي المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كأدء أمام السلام، وتقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متوافر لها مقومات البقاء. ولا يزال نجاح المصالحة الفلسطينية الداخلية شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام. وتناشد بولندا الفصائل الفلسطينية المشاركة في عملية المصالحة وتنبي على مصر على دورها التيسيري. وهناك حاجة ملحة لاستعادة حوصلة على مستوى التوصل إلى عملية سلام حقيقة. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى بلوغ نقطة اللاعودة.

ويجب على جميع الأطراف أن تثبت التزامها بالسلام بواسطة الإجراءات والسياسات. ولا تزال بولندا تؤيد حل الدولتين، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً، والتي يجب أن تؤدي إلى وجود دولتين إسرائيل تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع فلسطين دولة ديمقراطية محاورة ذات سيادة. وندعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى كسر الجمود الحالي في عملية السلام. وتنبي على الولايات المتحدة على التزامها في ذلك الصدد. لكن وبدون النظر بعيد المدى للقيادة في كلا الجانبين واستعدادهما للوصول إلى حل توافقي، كما كان الحال في اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ سيستحيل التوصل إلى سلام دائم.

أبراهام منغستو وهشام السيد اللذين تواصل حماس أسرهما. ويجب تمكين أسرتيهما وأحبائهما من استعادتهما. وتلك هي أفعال هذه المنظمة الإرهابية الوحشية التي تحب إدانتها.

ختاماً، أود أن أشير إلى أن هذه الهيئة ما برحت تجتمع سنوات لمناقشة هذا الموضوع المتنازع عليه. ولكننا لم نشهد إلا بخاحا ضعيلًا في التقدم صوب التوصل إلى حل دائم ومن شأنه أن يهيئ مستقبلاً آمناً ومزدهراً للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالسعى إلى تحقيق السلام الشامل عن طريق المفاوضات المباشرة. وندعو جميع الحاضرين إلى الانفتاح على جهود الولايات المتحدة ومواصلة التعاون البناء مع فريقنا ونحن نمضي قدماً.

السيد العتيبي (الكويت): شكرًا سيد الرئيس ونرحب برئاستكم لهذه الجلسة.

في البداية نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحياطه الواجبة وتنطلع إلى تقديم تقريرين مكتوبين على الأقل سنويًا عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أسوة بما هو متعارف عليه في القضايا المختلفة في مجلس الأمن وعملاً بأحكام هذا القرار وتماشياً مع مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2017/507.

“أنت قمة الهرم، أعلى نقطة يلتجأ إليها العالم وبعدكم ليس إلا سدرة المنتهي. فإذا لم يتم إنصافنا هنا، إلى أين نذهب؟ نرجوكم ساعدونا على ألا نفترض شيئاً لا يرضينا ولا يرضي العالم” (انظر S/PV.8183، صفحة ١٥).

بهذه العبارات ناشد فخامة رئيس دولة فلسطين، السيد محمود عباس، وهو أعلى مسؤول فلسطيني، المجتمع الدولي من هذه القاعدة في شباط/فبراير ٢٠١٨ من أجل نيل شعبه حرية وكرامته واستقلاله أسوة ببقية الشعوب. ولكنه للأسف مر على هذه المناشدة قرابة سنة ونصف دون أن نحرك ساكناً للاستجابة لها.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لأسرة وأصدقاء رينا شنيرب التي قتلت بوحشية في هجوم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع عندما كانت تتنزه مع أسرتها في الضفة الغربية. وندعو أيضاً بالشفاء لوالدها وأخيها اللذين أصيباً إصابات خطيرة في الهجوم نفسه. لقد وقع ذلك الهجوم بعد أسبوع فقط من اغتيال العريف دفير سوريك في قوات الدفاع الإسرائيلي. وتنسف مثل هذه المجممات المساعي الرامية إلى إيجاد حل للنزاع وبناء الثقة بين الطرفين. ويجب تقاسم هؤلاء القتلة الوحشين إلى العدالة.

وأود أيضًا التنبيه إلى إشادة حماس بتلك المجممات، وهو أمر يبعث على القلق الشديد. وفي معرض الحديث عن وفاة رينا شنيرب قال أحد زعماء حماس “إنني أبارك هذه العملية وأشد على أيدي أولئك الذين نفذوها”. فكيف يمكن التسامح مع هذا؟ وكيف يمكن أن يرفض الكثيرون هنا في الأمم المتحدة إدانة هذه المنظمة حماس، التي يطلق زعماؤها مثل هذه التصريحات؟

وشهدنا في هذا الشهر أيضًا هجمات بصواريخ أطلقتها حماس وغيرها من الفصائل الإرهابية المسلحة من غزة على إسرائيل، علاوة على محاولات التسلل. ويعُد ذلك تصعيداً خطيراً، وتدین تلك المجممات. وقد فات الوقت الذي ينبغي فيه لحماس أن تعطي الأولوية لمصالح السكان في غزة، وذلك بنبذ العنف بدلاً من السعي إلى انتزاع تنازلات عن طريق المجممات والتهديدات.

واجتمعت مؤخرًا في ذلك السياق، مع أسرة هادر غولدين الذي تتحجر حماس جثمانه وتستخدمه ورقة مساومة، وكذلك جثمان أورون شاؤول. وكما ذكر بشكل مأساوي، كان هادر قد قتل أثناء وقف إطلاق النار مع انتهاء النزاع في غزة في عام ٢٠١٤. وقد مر ما يقرب من خمس سنوات منذ بدأ كفاح أسرته لاستعادة رفاته. وكما لاحظ المنسق الخاص، فإن استعادة رفات هذين القتيلين مسألة إنسانية جدية وندعو باللحاح لإعادتهما التي طال انتظارها فوراً. ولن ننسى أيضًا الجنديين

الاحتلال الإسرائيلي. إن هناك مسؤوليات علينا جميعاً لتلبية الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني والنهوض بالمسؤوليات الموكلة إلينا كأعضاء في مجلس الأمن لحماية المدنيين مع تصاعد وتيرة العنف، ومطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن جميع الأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، والالتزام بحماية المدنيين وضمان احترام القوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية. ولا يمكن أن تبقى فلسطين استثناءً لهذه القاعدة. ويلتزم المجتمع الدولي بالتفويض الأممي للأونروا وبتأمين الموارد المالية الالزمة لضمان استمرار خدمتها التعليمية والصحية والاجتماعية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

ختاماً، السيد الرئيس، على الرغم من ذلك وكما أكد الرئيس عباس أمام مجلسنا، فإننا متمسكون بالسلام كخيار استراتيجي. فالدول العربية قدمتمبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢، والمبنية على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبدأ الأرض مقابل السلام. ولا يمكن قبول حل للصراع العربي - الإسرائيلي لا ينسجم مع هذه المرجعيات الدولية، يسبقه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير؛ وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين؛ وحل قضيتهم بشكل عادل، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣-٥). كما نطالب إسرائيل بالكف عن انتهاكاتها المتكررة لسيادة لبنان واحترام التزاماتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيدة نيمكي (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية):
مرحباً بكم في نيويورك، سيد الرئيس.

يشني وفد بلدي على السيد نيكولاي مladinov، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي

لقد مر على اتفاقيات أوسلو ما يقارب الـ ٢٥ عاماً، وعلقتها علينا آمالاً كبيرة لأن تؤدي إلى سلام عادل وشامل لهذه القضية التي تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي. ولكن الاعتداءات الإسرائيلية لا زالت متواصلة لنكرис الاحتلال وتقويض أي فرصة لتحقيق سلام حقيقي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة. فالسلطة القائمة بالاحتلال تواصل حملات الاعتقالات التعسفية وهدم المباني الفلسطينية ومصادرتها والاستيلاء عليها.

وتتمادي بشكل غير مسبوق في بناء المستوطنات بعد الإعلان الأخير لسلطة الاحتلال الإسرائيلي عن الموافقة على بناء أكثر من ٣٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، إلى جانب التوسع في بناء المستوطنات القائمة والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاء صارخ آخر للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة وتوالى الانتهاكات والاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وتصر على اتخاذ قرارات أحادية غير قانونية كتحريم جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية وعدم تحديد ولاية البعثة الدولية المؤقتة في الخليل، ناهيك عن الشروع في إجراءات تحذف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخي وتركيبتها الديمغرافية، ومحاولاتها لفرض سياسة الأمر الواقع وتكريس سيادتها على الأراضي التي تحتلها.

وهناك من يعتقد أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن لها أن تسوء أكثر مما هي عليه الآن. إلا أن الانتهاكات اليومية بحق الشعب الفلسطيني لم يسبق لها مثيل في ظل السوابق الخطيرة التي شهدتها القضية الفلسطينية مؤخراً، ولعل أبرزها الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات إليها، متوجهة أن القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

تلك التدابير وغيرها الكثير اضطررت السلطة الفلسطينية إلى وقف العمل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع سلطة

وضع الاستجابات المناسبة للعديد من الصعاب التي تواجه الشعب الفلسطيني. ومعدل البطالة الذي يقدر بنسبة ٥٣ في المائة والانخفاض الشديد في معرض المساكن اللاقنة، والهيكل الأساسية للمدارس والمستشفيات والانخفاض المستمر في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء، كلها أوجه ضعف تستحق اهتمام الشركاء في التنمية والوكالات الإنسانية.

وتكرر كوت ديفوار دعوتها إلى تقارب في الآراء بين أعضاء المجلس، وتشجعهم على العمل من أجل تبعية المساعدة الازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضاربين. كما يحث وفدي الشركاء الدوليين، كمقدمين للمساعدات الإنسانية، على مواصلة دعمهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الثابت دورها بالغ الأهمية في تحفيز معاناة الشعب الفلسطيني.

ويشيد وفد بلدي بالسيد ملادينوف على التزامه الثابت، الذي يبين بوضوح جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في البحث عن حل سياسي عن طريق التفاوض للأزمة الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها له وتشجعه على مواصلة مساعيه الحميدة مع طرف النزاع. وعلى المجلس أيضا واجب حتمي يتمثل في تجاوز الخلافات والعمل من أجل السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد جانغ جون (الصين) (نكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن لرؤس جلسة اليوم. وأود أيضا أنأشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحياته.

في الآونة الأخيرة، تفاقم النزاع في قطاع غزة. والحالة في القدس تبقى قائمة. وبناء المستوطنات مستمر. والتصريحات المؤججة للمشاعر متواترة. وعملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في الشرق الأوسط باتت

للأمين العام، على إحاطته التفصيلية عن آخر تطورات الحالة في المنطقة، بما في ذلك قضية فلسطين.

لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء استمرار الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. لقد تلاشت الأمل الذي ولدته اتفاقيات أوسلو، مفسحا المجال للخطاب المتطرف وما يترب عليه من عنف عرضي لا يفهم إلا في تدهور الحالة في غزة والضفة الغربية. إن الافتقار إلى إطار صالح للحوار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يمكنهما من خلاله تسوية خلافاتهما يؤدي إلى المزيد من انعدام الثقة الذي يؤجج اندلاع أعمال العنف. وفي ضوء هذا المأزق، يشجع بلدي الطرفين المعنيين على الإصغاء إلى النداءات التي يوجهها المجتمع الدولي من أجل الحوار.

وتظل كوت ديفوار مقتنعة بأن السلام العادل والدائم لا يمكن تحقيقه بدون حل سياسي عن طريق التفاوض وحلول توافقية بشأن المسائل الأكثر تعقيدا. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن يتمتع كلا الجانبين عن القيام بأية أعمال قد تؤدي إلى تجدد الاشتباكات المميتة، الأمر الذي من شأنه أن يهدى الآمال في تحقيق السلام ولا شك أن من شأنه الزج بالمنطقة في دوامة من الصراعات ذات العواقب الوخيمة.

كوت ديفوار تؤمن بفضائل الحوار، وتحث المجتمع الدولي على تكثيف جهود الوساطة التي يبذلها لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من أجل مواصلة محادثات السلام دون شروط مسبقة وتحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه فرصة لكي يعيد بلدي تأكيد التزامه بأمن دولة إسرائيل والحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبالتالي، تأكيد دعمنا للحل القائم على وجود دولتين تعيشان في سلام على أساس حدود عام ١٩٦٧.

والحالة الإنسانية في غزة مستمرة في التدهور، في حين أن التعارض الجاري بين حركة فتح وحركة حماس يزيد من تعقيد

الدولتين قد قوضت بشدة. ويجب أن تتوقف الأطراف المعنية فوراً عن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وعن هدم المنازل الفلسطينية وتدمير ممتلكات الشعب الفلسطيني، وينبغي اتخاذ التدابير الازمة لمنع العنف ضد المدنيين. ويجب أن تتوقف على الفور جميع الإجراءات القانونية والإجراءات الانفرادية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على بناء المستوطنات ويجب اتخاذ تدابير عملية لمعالجة أضرارها. وتأمل الصين أن يقدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا آخر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

رابعاً، ينبغي لنا أن نولي اهتماماً وثيقاً بالأحوال الاقتصادية والإنسانية في فلسطين، فضلاً عن تحسينها. وينبغي للطرف المعنى أن يرفع بشكل تام الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن، وأن يفي بفعالية بالتزاماته بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة، مثل بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية، وينفذ بشكل كامل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد بذلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جهوداً حثيثة من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال حماية حقوقهم، وتحفيظ الضغوط على البلدان المضيفة، والعمل بنشاط على تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين، ومنع انتشار الإرهاب والفكر المتطرف في مخيمات اللاجئين. وتعرب الصين عن تقديرها لتلك الجهود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعم قوي للوكالة والإسهام في تحسين الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

وما ببرحت الصين ملتزمة دائماً بتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، وستواصل متابعة مقترن الأربع نقاط الذي قدمه الرئيس الصيني شي جين بينغ لتعزيز إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية. وستواصل الصين تعزيز الاتصال والتعاون مع الأطراف الرئيسية وبلدان المنطقة، وستضطلع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

متوتة بشكل متزايد. والنزاعات المحلية مستمرة في الظهور. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الحالة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على النقاط التالية.

أولاً، إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط والسبب الأساسي لمشاكل المنطقة. وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. الاحتلال الأجنبي والمظالم التاريخية هما مصدر تعقيد قضية فلسطين واستعصاء حلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقييد بتعديدية الأطراف ويعزز الحوار والمفaoضات ويتوصل إلى حل سلمي لمسألة فلسطين - الإسرائيلي من خلال المشاورات السياسية. العنف أو التهديد باستخدام القوة لن يساعد على حل المشكلة. ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تقترب من بعضها البعض، وتعمل بنشاط على تعزيز المصالحة الداخلية في فلسطين، ووضع حد فوري للعبارات التحريرية والإجراءات والاتهامات المتبادلة وتحجب التدابير الانفرادية التي تقوض الثقة، بغية تهيئة الظروف المواتية لاستئناف الحوار.

ثانياً، ينبغي بذل الجهد لتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل و دائم لقضية فلسطين، استناداً إلى توافق الآراء الدولي القائم. والحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد السليم لحل مسألة فلسطين - الإسرائيلي. وتشكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية المعايير الأساسية التي ينبغي اتباعها في هذا الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي المضي قدماً على هذا الأساس لتعزيز الاستئناف المبكر لمحادثات السلام بين الجانبين، بهدف إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي أن تتماشى أي مبادرة جديدة مع تلك المعايير الدولية المذكورة.

ثالثاً، ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذاً فعالاً. ولا يزال بناء المستوطنات مستمراً وآفاق حل

لا يمكن إصلاحه. فلا تزال السياسة الاستيطانية المستمرة في القدس الشرقية والضفة الغربية تبعينا عن الحل القائم على وجود دولتين. وقد أدانت فرنسا القرارات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس بالسماح بتشييد ٢٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ٤٥٠٠ وحدة سكنية جديدة تمت الموافقة عليها منذ بداية العام. وهذه القرارات أكثر إثارة للقلق بالنظر إلى أن هذه السياسة قد اقتنت ببيانات مثيرة للقلق فيما يتعلق بضم كل الأراضي المحتلة أو جزء منها.

كما يستمر هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بلا هوادة. وقد أدانت فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، تدمير الجيش الإسرائيلي لعدد من المباني في منطقة وادي الحمص بالقدس الشرقية. إن عمليات الهدم تلك في المناطق ألف وباء لم يسبق لها مثيل وغير قانونية بموجب القانون الدولي وتؤدي إلى زيادة تعريض اتفاقات أوسلو. وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. إن هذه السياسة تفاقم التوترات على أرض الواقع وتقوض الظروف الالزمة لتحقيق سلام عادل دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب وضع حد لها.

وأخيراً، تابعت فرنسا بقلق الاشتباكات التي وقعت في ساحات المساجد في ١١ آب/أغسطس في فترة الأعياد الإسلامية والمسيحية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل أو تصريح يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وإلى إبداء روح المسؤولية بغية تخفيف حدة الحالة. وتشير فرنسا إلى التزامها بالمحافظة على الوضع الراهن لعام ١٩٦٧ في الأماكن المقدسة في القدس. فالتشكيك في الوضع الراهن سيكون محفوفاً بخطر زعزعة استقرار المنطقة.

ومع ازدياد الحالة سوءاً، تدعو فرنسا إلى الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين. وكما نعلم، يجب التوصل إلى حل

كما تساعد الصين فلسطين قدر استطاعتها في مجال التنمية. وفي ٣٠ تموز/يوليه، وقعت الصين وفلسطين وثيقة بشأن تنفيذ مشروع مدارس في رام الله، سيوفر لهاتان من طلاب المدارس الثانوية في رام الله إمكانية الالتحاق بمدارس قرية. وما فتئت الصين تعمل بنشاط على تعزيز التبادلات المحلية بالتعاون مع فلسطين، ودعم التنمية الاجتماعية المحلية، وتقدم الدعم إلى الأونروا. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى فلسطين من خلال القنوات الثنائية.

السيدة غيفين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أ أيضاً أنأشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته المفيدة، التي قدمت لنا خططاً واضحة ودقيقة للحالة والقضايا المطروحة.

أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أوجه اهتماماً جماعياً إلى زيادة تدهور الحالة في غزة وال الحاجة إلى معالجتها. فالزيادة الأخيرة في التوترات التي شهدتها اليوم يجب أن تجبرنا على متابعة التطورات في غزة عن كثب في الأسابيع المقبلة. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب أي تصعيد للنزاع، على نحو ما برحنا نلاحظ منذ أوائل أيار/مايو. وفي هذا السياق، ندعوا الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس الكامل. ويجب تفادى حدوث مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين بأي تكلفة. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً إدانة فرنسا الشديدة لإطلاق النار من غزة باتجاه المناطق المأهولة في إسرائيل.

إن هذه التوترات تجسد الأزمة الأوسع نطاقاً في جميع أنحاء غزة، وهي أزمة ذات طابع إنساني واقتصادي وسياسي في آن واحد. وكما نعلم، لن يتسرى تحقيق استقرار دائم في غزة إلا في سياق تسوية عن طريق التفاوض. ويطلب هذا الأمر العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية، من جهة، ورفع الحصار، من جهة أخرى، مع وجود ضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل.

ثانياً، أود أن أشير إلى الأخطار التي تلقى بشقلها اليوم على الحل القائم على وجود دولتين وشدد بالإضرار به بشكل

سياق التوترات الإقليمية الحالية، لا بدّ لجميع الأطراف أن تتجنب حدوث تصعيد، وأن تتمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الامتناع عن أي انتهاك للخط الأزرق.

السيد بيكتين دو بوزوريقا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف على إهاطته.

نلاحظ، مرة أخرى، أنّ الحالة تتدحرج والتوترات تتضاعف.

وتستمر سياسة بناء المستوطنات وما يتصل بذلك من إجراءات الطرد والهدم بلا هواة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذه السياسة تقوض احترام الحقوق الأساسية للفلسطينيين، كما تقوض بشكل أساسي - وقريباً على نحو لا علاج له - حل الدولتين، الذي نؤيد.

وتدين بلجيكا بشدة سياسة بناء المستوطنات، فضلاً عن أي مبادرة تهدف إلى ترسيختها. ولن نعترف بأي ضم انفرادي للأراضي المحتلة. ونشير إلى أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بكفالة حماية حقوق الشعب الفلسطيني. ولعلاوة على ذلك، فإننا ندين شن الهجمات ضد السكان الإسرائيليين. كما يساورنا القلق إزاء الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ولا بد من الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

لقد هيمن الحصار على الحياة في غزة على مدى ١٢ عاماً، مما يؤثر بشكل خطير على قطاعي الصحة والتعليم، من بين قطاعات أخرى. ويتضارر النساء والشبان بشكل خاص. ونرحب بالجهود التي تبذلها الجهات العاملة في المجال الإنساني. وأود على وجه الخصوص أن أشدد على أهمية ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ولن يتحقق الاستقرار بشكل مستدام في غزة، بما يتجاوز المساعدة الإنسانية، إلا من خلال تسوية تتم عن طريق

للنزاع يكون سياسي في الأساس ويستند إلى المعايير السارية منذ زمن طويل، المحددة بصفة خاصة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويستجيب للتطلعات المشروعة لكلا الطرفين، أي إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس. وتقف فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المبذولة، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية، طالما أنها تدرج ضمن الإطار الذي حددناه بصورة جماعية.

وريشما يتحقق هذا الحل، يجب التركيز بشكل عاجل على التحسين الفوري للحالة الإنسانية، ولا سيما في غزة، حيث يجب أن يتضمن إيصال الضروريات الأساسية - مثل الأدوية بصفة خاصة، والوقود أيضاً. كما يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لما أخبرنا به السيد ملادينوف للتو بشأن خطر حدوث أزمة صحية في غزة.

ولعلاوة على ذلك، في حين تعاني السلطة الفلسطينية من وضع مالي متير للقلق، تلاحظ فرنسا مع الارتياح الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الإعفاءات الضريبية على واردات السلطة الفلسطينية من النفط. ويمثل ذلك خطوة أولى نحو إيجاد حل للأزمة المستمرة بشأن المدفوعات الإسرائيلية الخاصة بالميزانية إلى السلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تشجع فرنسا الطرفين على مواصلة مناقشتها في هذا الاتجاه.

أود التأكيد مجدداً أنه في ظل غياب حل سياسي لتحقيق سلام عادل دائم، فإن البرامج التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ضرورية لتوفير المساعدة الحيوية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، مما يسهم في استقرار المنطقة برمتها.

وفي الختام، فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في لبنان، على نحو ما ذكر الممثل الدائم للكويت، أود أن أغتنم فرصة هذه الإحاطة للإعراب عن قلق فرنسا العميق بشأن الحالة. وفي

أعمال مجلس الأمن. ونشكر السيد مladinov على إهاطته المفصلة.

وتلاحظ بيرو ببالغ القلق استمرار تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية الكامن وراء القضية الفلسطينية. ويجب علينا أن نواصل التنديد بتكرار المحميات العشوائية على السكان المدنيين التي تشنها حماس وغيرها من الجهات الفلسطينية المتطرفة، والطابع غير المناسب للرد الإسرائيلي عليها وخطاب المواجهة الذي تتفوه به السلطات على الجانبين. وتؤثر هذه التطورات، إلى جانب تقاعس مجلس الأمن وتخاذل بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، تأثيرا سلبيا في سياق شديد التقلب أصلا. ويشكل احتواء هذه الحالة الخطيرة مهمة صعبة لكنها عاجلة.

ونعيد التأكيد على التزامنا، في ظل هذه الظروف، بالحل الوحيد الذي نعتبره قابلا للتطبيق ويتوافق مع القانون الدولي، وهو حل الدولتين بحدود آمنة ومعترف بها دوليا تتفاوض عليها إسرائيل وفلسطين مباشرة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، والذي يجب أن يؤدي أيضا إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

وتقر بيرو بحق إسرائيل في حماية منها وجودها من خلال تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها بشكل مشروع وفقا لمبادئ الشرعية والتناسب والحيطة. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نتذكر التزام إسرائيل بالامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ونرى على وجه الخصوص أن من الضرورة الملحة وضع حد لتزايد الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعلميات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وذلك وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتعارض تلك الممارسات مع القانون الدولي وتحدد السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية بشكل خطير وتقوض احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

ونؤكد كذلك الحاجة الملحة إلىمواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تدهورت عقب التخفيفات في تمويل برامج المعونة. ومن

المفاوضات وتشمل رفع الحصار وفتح المعابر، وتأخذ بعين الاعتبار مخاوف إسرائيل المشروعة بشأن أنها إلى جانب تقديم الدعم الإنساني. وندعو في غضون ذلك السلطات الإسرائيلية إلى ضمان وصول الجهات العاملة في المجالين الإنساني والإغاثي والسلع من دون عوائق.

ويتطلب الحل السياسي للأزمة أيضا العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. ونكرر دعوتنا الأطراف إلى استئناف عملية المصالحة بين الفلسطينيين.

ولا يزال الأطفال يتضررون بشدة جراء هذا النزاع، كما يتضح من تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (S/2019/509). وندعو كل الأطراف إلى الامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة. ونحث إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على اتخاذ تدابير وقائية وحماية. وندعو الحركات الفلسطينية إلى الامتناع عن تشجيع الأطفال على المشاركة في أعمال العنف.

ويساورنا القلق أيضا إزاء احتجاز الأطفال وظروف احتجازهم. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى احترام المعايير الدولية الناظمة لقضاء الأحداث ووقف إخضاع الأطفال للاحتجاز الإداري ووضع حد لجميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز والامتناع عن تجنيد الأطفال المحتاجين كمخبرين.

ولا تزال بلجيكا مقتنة بأنه لا يوجد خيار آخر سوى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض على أساس التعايش بين الدولتين، وأن تكون مدينة القدس عاصمة مستقبلية للدولتين وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. وقد حدد المجلس تلك المعايير وأقرها. وبالتالي فمن الضروري أن يضمن المجلس تنفيذها. وستواصل بلجييكا العمل لتحقيق تلك الغاية من أجل تلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة وبحضوركم هذا الصباح، سيد الرئيس، رئيسة

التسلل إلى إسرائيل، وهو ما يسهم في تهيئة بيئة من الرعب والخوف. وندين بشدة المجمات الصاروخية البغيضة التي يشنها المسلحون في غزة. ويجب على حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وجميع الجماعات المسلحة وقف جميع الأعمال العنيفة أو الاستفزازية أو التي تعرض حياة المدنيين للخطر. ونشجع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على تقديم مقتراحات مستدامة وطويلة الأجل للتصدي للتهديد الذي تشكله حماس على أمن إسرائيل وتمكين السلطة الفلسطينية من العودة إلى تولي مهام الحكومة في غزة.

ومن المهم أيضاً أن نواصل معالجة الأسباب الأساسية للحالة الاقتصادية والإنسانية في غزة، لا سيما من خلال تحسين حركة وتنقل الأشخاص والبضائع. وفي هذا الصدد، وبخصوص الحالة الإنسانية في غزة، أود أن أقول إن المملكة المتحدة بالطبع متزمرة التزاماً ثابتاً بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللاجئين الفلسطينيين غير منطقة الشرق الأوسط. ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قوة حيوية تضطلع بالعمل الإنساني وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد عززت المملكة المتحدة تعزيزها لليوم ليصل إلى ٦٥,٥ مليون جنيه إسترليني هذا العام ليعزيز الدعم الذي قدمناه في عام ٢٠١٨، ولكن لا يزال يساورها القلق حيال أزمة التمويل.

وفيما يتعلق بالمستوطنات، يساور المملكة المتحدة قلقاً بالغ إزاء الخطط التي أعلنتها إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر لتشييد أكثر من ٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ونخو إسرائيل على وقف توسيعها الاستيطاني الذي يتعارض مع القانون الدولي ويفضي إلى الضم الفعلي للضفة الغربية. وستعارض المملكة المتحدة بشدة، كما سجلنا من قبل في مجلس الأمن، أي تحرك لضم الضفة الغربية بأكملها أو حتى جزء منها. وستتحقق تلك الخطوة ضرراً فادحاً

الضروري في ذلك الصدد توفير الاستمرارية للمشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبني التحتية والتنمية في غزة، وتحقيق المكاسب في عملية المصالحة بين الفلسطينيين، ومواصلة حشد دعم المجتمع الدولي للتصدي للصعوبات المالية التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونود أيضاً أن نقر باستعداد الحكومة الإسرائيلية للاتفاق على حل يسمح بالإفراج عن العائدات المالية المختجزة سابقاً للسلطات الفلسطينية.

وتؤكد بيرو، في أعقاب أحداث العنف الأخيرة في لبنان، ضرورة احترام السلامة الإقليمية للبلد وسيادته، تمشياً مع أحكام القانون الدولي، وتحديداً القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونخو جميع الأطراف المعنية على التصرف على النحو الذي تدعو إليه الظروف السائدة والامتناع عن الأعمال الأحادية الجانب التي قد تزيد من حدة التوترات، وإعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية. وأود في الختام أن أشير إلى أن بيرو تتطلع إلى تلقي التقرير الخطي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الشهر المقبل الأمر الذي سيسمح في زيادة الشفافية وإجراء مناقشة أعمق داخل المجلس.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين الترحيب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن اليوم وأن أشكر نيكولاي ملاديروف على إحاطته وأشكر فريقه من خلاله على كل ما يقوم به.

أود أن أبدأ بالإشارة بوضوح إلى أن القتل الوحشي لجندي إسرائيلي في ٨ آب/أغسطس والمتهم الإرهابي بجهاز متفجر يدوبي الصنع الذي أسفر عن مقتل إسرائيلي يبلغ من العمر ١٧ عاماً في ٢٣ آب/أغسطس يثيران السخط. ولا تخدم دائرة العنف المستمرة مصالح أحد ويجب وضع حد لها.

ويساور المملكة المتحدة القلق أيضاً إزاء زيادة التوتر في غزة، بما في ذلك المحاولات الأربع لمسلحين في غزة هذا الشهر

الذي يقوض اتفاقيات أوسلو. ونخت السلطة الفلسطينية على قول ما بقى من الإيرادات مؤقتا، نظرا لأن رفض جميع الإيرادات لا يضر سوى الفلسطينيين.

ومن حق كل إسرائيلي وفلسطيني العيش في سلام وأمن. وتُفلح أعمال العنف الجارية في التأكيد على أنه قد طال انتظار الحل العادل والدائم الذي ينهي الاحتلال ويوفر السلام لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ولذا تواصل المملكة المتحدة حث حكومة الولايات المتحدة على تقسيم مقترنات مفصلة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني له مقومات البقاء، ويعالج المخاوف المشروعة لكلا الطرفين. وكما سبق أن قلنا، إن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال محادثات سلام موضوعية بين الطرفين، تؤدي إلى حل الدولتين، استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمتها المشتركة؛ وإجراء توسيعية عادلة ونزيهة، متفق عليها وواقعية للاجئين.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك. كما نشكر بولندا أيضا على إدراج القضية الإسرائيلية – الفلسطينية في جدول أعمال هذا الشهر.

وأود أيضا أنأشكر فريق المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، السيد ملاديونوف، على إحاطته المفصلة والحافلة بالمعلومات، التي أدى بها لنا، توا. وبقدر الإشادة بتفاييه والتزامه المستمر بتحقيق مهمته الحساسة في الشرق الأوسط.

لقد أسرى رد القوات الإسرائيلية على الاحتجاجات التي اندلعت في قطاع غزة، في يوم الجمعة، ٢٣ آب/أغسطس، عن حدوث مئات الإصابات. وتسبب الصواريخ التي تطلقها الجماعات المتطرفة على إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، والغارات الجوية الإسرائيلية على غزة أضرارا كبيرة لكلا الجانبيين. ويزيد هذا تفاقما تلك التصرفات المتبادلة التي لا مبرر لها بين المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

باتفاق السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين ولا يمكن أن تمر دون تبعات.

وقد أعرب العديد من الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة التي عقدت الشهر الماضي (انظر S/PV.8583) عن الانزعاج من هدم الممتلكات الفلسطينية في وادي الحمص في صور باهر. وأكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة لا تزال يساورها بالغ القلق إزاء استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية وطرد السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين. تسبب هذه الممارسة معاناة لا داعي لها للفلسطينيين العاديين وتضر بعملية السلام.

وأود أيضا أن أتطرق إلى الاشتباكات التي وقعت في جبل الهيكل/الحرم الشريف في ١١ آب/أغسطس، أثناء عيددين دينيين؛ هما عيد الأضحى، وعيد التاسع من آب/أغسطس (تيشا باف)، ذكرى خراب الهيكل. وتحت المملكة المتحدة جميع الأطراف على المحافظة على المدحود، وتجنب الاستفزاز، والحفاظ على الوضع الراهن لضمان سلامة وأمن جبل الهيكل / الحرم الشريف، وجميع المتعبدين هناك، ولا سيما أثناء ممارسة الشعائر الدينية.

وقد لاحظت ما قاله السيد ملاديونوف بشأن التصعيد الأخير بين إسرائيل وحزب الله. وهذا يدعو إلى قلق المملكة المتحدة. وبطبيعة الحال، نحن نؤيد حق إسرائيل في الأمن، ولكننا أيضا ندين انتهاكات سيادة لبنان. ونخت كلا الجانبين على ممارسة ضبط النفس وتحفييف التوتر. فالصراع لن يكون في صالح أحد.

وانتقل إلى المزيد من التطورات الإيجابية، فترحب المملكة المتحدة بالاتفاق المبرم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن تحويل ضرائب الوقود المتبقية. لكن لا نزال نشعر بالقلق من أثر قرار إسرائيل الأوسع نطاقا باقتطاع إيرادات ضريبية من السلطة الفلسطينية. ونخت الحكومة الإسرائيلية على العدول عن قرارها،

التوتر في ذلك الجيب. ووفقا للسيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، أدت تلك الجهود في الشهر الماضي إلى تمديد منطقة الصيد في غزة التي تأذن بها إسرائيل من ١٠ إلى ١٥ ميل بحري، وإعادة ٤٤ من زوارق الصيد المصادر إلى قطاع غزة، وإبداء قدر من المرونة في بعض شروط سفر رجال الأعمال المقيمين في غزة.

ونرحب أيضا بجهود الأمم المتحدة لخلق فرص العمل عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي أوجدت مؤخرا نحو ٣٠٠٠٩ فرصة عمل بما في ذلك حوالي ٣٠٠٠ فرصة عمل للنساء. وعلى أي حال، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة تثير القلق، وعلى المجلس أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

ويأمل وفد بلدنا أن تستمر كافة الجهود في هذا الاتجاه الإيجابي حتى تتمكن من حل جميع الشواغل السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تحدد استقرار سكان هذا الجيب، والتي ما برحت تخلق أجواء متقلبة ليست في صالح أي من الطرفين. وفي ذلك الصدد، نناشد الإسرائيليين والفلسطينيين الامتناع عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم البيئة المعقدة فعلا. ويجب أن يخفف من معاناة سكان غزة.

وأخيرا، يود وفد غينيا الاستوائية أن يؤكد مجددا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عامة، التزامه بدعم جميع المبادرات التي تأخذ في الاعتبار صكوك القانون الدولي القائمة، مثل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن الكيانات الأخرى المعترف بها دوليا. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لгиния الاستوائية، إيجاد حل ناجم عن مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويحظى بتأييد المجتمع الدولي. ويجب أن يكون هذا الحل قائما على أساس وجود دولتين مستقلتين، تعيشان بسلام مع توفير الضمانات الأمنية لكلا الدولتين وللدول الأخرى في المنطقة.

والفلسطينيين المحليين. يجب أن ترد إسرائيل بقوة متناسبة، ويجب أن تتوقف المجموعات الإرهابية. إن البيئة عدائية تماما، الأمر الذي يشير قلق غينيا الاستوائية.

تلك هي الحالة المؤسفة للتعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد مر النزاع بين الشعبين بسيناريوهات مختلفة طوال ما يقرب من ٧٠ عاما منذ نشوئه، ليصل أحيانا إلى أعلى مستويات التأهب. وقد حدث هذا، وهو ليس بالأمر البسيط، على رأى تام من جميع أعضاء المجلس، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره.

وقد يؤدي عدم التوصل إلى حل سياسي مستدام ونهائي لهذا النزاع، خلال هذه الفترة الطويلة - إضافة إلى كونه مصدر لا ينتهي لزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها - إلى إثارة تساؤلات حول مكانة وقيادة هذه المنظمة عامة، ومجلس الأمن بشكل خاص. وهذا ما يجب علينا جميعا أن نتجنبه تماما. وبخلاف ذلك، ينبغي لنا أن نُدهش من يشكك في فعالية وقدرة الأمم المتحدة على تحقيق النتائج. ولدينا ما يكفي من الأدوات للقيام بذلك، لكننا تفتقر أحيانا إلى التوافق في الآراء والوحدة بين جميع أعضاء المجلس.

لقد عقدنا مناقشة مؤخرا بشأن السلام والأمن الدوليين تركزت على الشرق الأوسط (انظر S/PV.8600)، وشددنا فيها ضمن أمور أخرى، على أهمية العملية السياسية القائمة على أساس الحوار الشامل بين طرف النزاع. واتفقنا كلنا تقريبا على أن السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن يتأتي إلا من خلال حل الدولتين. وهذه الغاية، أكدنا على الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في جميع الصراعات في المنطقة - وتلك مسؤولية بالغة الأهمية تقع على عاتق مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، التي تعمل عن كثب مع مصر للتوسط وتحفييف حدة

أما بخصوص المحتملات الفلسطينية ضد إسرائيل، فإن الجمهورية الدومينيكية متمسكة بموقفها، وهو أننا ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف. إن إطلاق الصواريخ وقدائف المهاون باتجاه السكان المدنيين أمر لا إنساني ومحظوظ بموجب القانون الدولي. ويجب على حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وقف هذه الممارسة على الفور.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية تشكل مصدر قلق ويمكن أن تزداد سوءاً إذا لم يعد مستوى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المساعدة إلى أكثر من 3 ملايين فلسطيني، إلى حد يمكنها من تلبية احتياجات السكان المعرضين للمخاطر. وقد كشف تقرير صدر مؤخراً عن مكتب الأخلاقيات التابع للأونروا عن أدلة على تورط موظفي الإدارة العليا للأونروا في "سوء السلوك الجنسي والمحسوبي والانتقام والتمييز وغيرها من أوجه إساءة استعمال السلطة". ونتيجة لذلك، قررت جهتان مانختان، هما سويسرا وهولندا، تعليق تبرعاتهما فوراً. وحدثت بلحييكا حذوها بعد وقت قصير.

وفي الختام، نحيث جميع الأطراف المعنية على العمل على فتح الباب أمام المحادثات، وتجنب الاستفزازات والخطابات المصعدية. ونحيث على ثقة بأن عمل المنظمات الدولية أمر حيوى لتوفير الإغاثة، والحد من مخاطر العنف وإيجاد حل لهذه الحالة المؤسفة.

السيد دجاني (إندونيسي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدي الرئيس، في هذه القاعة، وأن أشكركم على ترؤسكم جلسة بشأن هذه المسألة المهمة جداً. وأود أيضاً أن أشكر السيد ملاديونوف على بيانه المهم عن آخر المستجدات بشأن الحالة على أرض الواقع. وتشاطره إندونيسي قلقه إزاء تزايد شبح العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه مشكلة لا بد من معالجتها حقاً.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بحضور وزير الدولة في مكتب رئيس جمهورية بولندا. وإنه لشرف عظيم أن تكونوا بيننا. ونشكر أيضاً المنسق الخاص نيكولاي ملاديونوف على إحاطته.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية الإعراب عن بالغ القلق بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يزال هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها من جانب السلطات الإسرائيلية مستمراً. فقد تم هدم ستة وستين مبنى أو الاستيلاء عليها في الآونة الأخيرة بسبب عدم وجود تصاريح البناء التي يصعب على الفلسطينيين الحصول عليها لأن السلطات الإسرائيلية هي التي تصدرها. ولا بد أن تتوقف هذه الممارسة. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الحوادث التي وقعت مؤخراً تسببت في تشريد ٩٠ فلسطينياً، من بينهم ٥٨ طفلاً.

وعلى الرغم من انخفاض العنف في غزة في الأشهر الأخيرة، لا تزال الاحتجاجات مستمرة في المناطق المحيطة بها. ويوم الجمعة الماضي، الموافق ٢ آب/أغسطس، وخلال ما كان الأسبوع التاسع والستين من احتجاجات مسيرة العودة الكبرى، استخدمت القوات الإسرائيلية مرة أخرى الأسلحة النارية وغيرها من الوسائل العنيفة للسيطرة على الاحتجاجات. وهناك تقارير تفيد بإصابة ٦٤ شخصاً، من بينهم ٢٧ طفلاً. وتدعى الجمهورية الدومينيكية المجتمع الدولي إلى إدانة جميع انتهاكات القانون الدولي، وضمان حماية المدنيين المشاركون في الاحتجاجات.

وتواصل الجمهورية الدومينيكية الدفاع عن توافق الآراء الدولي الحالي المتمثل في أن السبيل الوحيد أمام الفلسطينيين والإسرائيليين لإنجاز تقدم هو التفاوض على حل الدولتين بحدود تستند إلى خطوط عام ١٩٦٧. ونكر التأكيد على أهمية إيجاد بيئة مواتية للسلام من أجل تمهيد الطريق لإجراء محادثات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة القدس.

الجغرافية فيها، مما يجعل التوصل إلى حل النزاع الذي طال أمده أكثر صعوبة. وهذا هو السبب الجذري للمشكلة الذي يتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجلس. ومن المؤسف جداً أن هذه الهيئة لم ترد على هذه الأعمال غير القانونية، بالرغم عن المحاولات العديدة التي جرت. وبعبارة أخرى، تتعرض تعددية الأطراف لتهديد مستمر.

ثالثاً، يجب أن تستمر المساعدة الإنسانية. ومنذ عام ٢٠١٨، كان هناك تدهور حاد في الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية، تعمل البيئة القسرية التي تفاقمها عمليات المدمج الجارية، والإخلاء القسري، والتخفيض التميزي، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول والتوسيع الاستيطاني وعنف المستوطنين، على زيادة سرعة هشاشة السكان الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد اللاجئون الفلسطينيون زيادة في المعاناة بسبب عدم توفر التمويل اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتتشاطر إندونيسييا الرأي القائل أن تحسين إدارة الأونروا هو أمر بالغ الأهمية. ولكن، في نفس الوقت، ينبغي ألا يقطع عنها التمويل أو تُغلق. إن دور الأونروا حيوي ليس كشريان حياة فحسب، بل أيضاً كضمان لحق الفلسطينيين في العودة في وجه جميع القوى التي تريد أن تأتي عليه.

و فيما يتعلق بإشارة المنسق الخاص إلى تحطم طائرة إسرائيلية بلا طيار في لبنان، فإن إندونيسييا تدين بشدة ذلك الهجوم وكذلك الانتهاك اليومي للسيادة اللبنانية من جانب إسرائيل، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وترى إندونيسييا أن المجلس بحاجة إلىأخذ هذه الانتهاكات اليومية على محمل الجد بوصفها قد تؤدي إلى تجدد النزاع.

وفي الختام، تود إندونيسييا أن تؤكد من جديد على ضرورة أن يكون موقف أعضاء المجلس موحداً في زيادة الالتزام تجاه التحدي المتزايد المتمثل في التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي

وفي مناقشة بشأن هذه المسألة عقدت في الأسبوع الماضي، ناقشتنا بإسهاب السلام والأمن في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8600). ومن المهم الإشارة إلى أنه، خلال المناقشة، كان هناك توافق عام في الآراء على أن المشكلة التي طال أمدها بين إسرائيل وفلسطين هي جوهر النزاع في المنطقة، وأن التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة يتطلب التزامنا بتعددية الأطراف وسيادة القانون. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط ذات الصلة.

أولاً، يجب أن يتوقف العنف والاستفزازات. إننا نشعر بالفزع إزاء استمرار الأعمال الاستفزازية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة. وفي غزة، لا يزال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين مستمراً، مع عدم المساءلة. وفي القدس الشرقية، كان اقتحام المسجد الأقصى من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم عيد الأضحى قبل أسبوعين عملاً خطيراً من أعمال الاستفزاز التي أدت إلى التوتر الديني والسياسي. ويتعين علينا التأكد من ألا يحدث هذا العمل المتهور ضد المكان المقدس مرة أخرى من أجل تجنب المزيد من عدم الاستقرار في منطقة تعاني بالفعل من اضطرابات لم يسبق لها مثيل. ويجب أن تتوقف دورات العنف والاستفزاز هذه. ويجب على حكومة إسرائيل أن تتمثل للقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانياً، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ويجب ألا ننسى أبداً الأمر الواضح جداً في القاعة، وهو الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل. إن استمرار أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للدلة واضحة على استمرارها في الاحتلال الفعلي للفلسطينين. ويهدف هذا العمل غير القانوني إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة وخصائصها والحقائق

إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية. لن نصمت عندما يتعرض أمن إسرائيل أو حقها في الوجود للتشكيك أو الخطر. هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود مشتركة لاستعادة الرؤية السياسية لاستئناف عملية السلام. نحن نؤيد أية محاولات لإعادة بدء محادثات ومفاوضات مباشرة ومحدية بين الطرفين، وبهدف تحقيق سلام دائم. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب وإلى التصدي الجماعي للتطورات السلبية التي تحدث على الأرض، والتي تقوض صلاحية حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق التفاوض على أساس قيام دولتين، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دوليا.

فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة التي أشار إليها المنسق الخاص، نشعر بالفزع إزاء الهجمات المتكررة على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأسابيع الماضية وندين بشدة لهجمات الصاروخية المتكررة التي تشنها حماس أو جماعات أخرى من غزة على الأراضي الإسرائيلية، مما يعرض الأمن الإسرائيلي وحياة المدنيين للخطر. إن تزايد العنف هذا يبعث على القلق الشديد. وهو يزيد من صعوبة استئناف الحوار الذي تشتد الحاجة إليه ولن يؤدي إلا لمزيد من المعاناة. لا يمكن تبريره ويجب أن يتوقف على الفور.

فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي وقعت في الحرث الشريف/جبل الهيكل، نذكر بالأهمية القصوى للوضع الراهن المتفق عليه بغية الحفاظ على السلام في هذا الموقع الفريد. إن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التسوية السياسية هي استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة أنشطة الاستيطان في الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧. إن استمرار إسرائيل في التوسع في النشاط الاستيطاني يشكل مصدر قلق بالغ. نحن نؤكد بشدة على موقفنا بأن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض احتمال حل الدولتين عن طريق التفاوض.

- الفلسطيني، انطلاقاً من تعددية الأطراف والقانون الدولي. وكما ذكرت في بيان الأسبوع الماضي، فإن التغلب على العنف والأوضاع الإنسانية الشنيعة في فلسطين والتوصل إلى حل دائم للنزاع سيتوقف على قدرة المجلس واستعداده لاتخاذ إجراءات شجاعية من أجل تحقيق حل الدولتين.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم الإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار جداً بكم، السيد الرئيس؛ وإنه لشرف عظيم أن نراك هنا في نيويورك. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على تقريره الشامل، وللأسف القائم للغاية مرة أخرى.

إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو أولاً وقبل كل شيء نزاع سياسي يتطلب التوصل إلى حل سياسي. ولذلك لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاماً تاماً وراسخاً بحل الدولتين عن طريق التفاوض استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً باعتبارها الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وكما سبقت الإشارة إليه في الشهر الماضي (انظر S/PV.8583)، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التصريحات المتكررة من مختلف الأطراف في إسرائيل التي تدعو إلى ضم كل الضفة الغربية أو أجزاء منها. وإذا أصبحت التصريحات سياسة الحكومة أو قانوناً، فإنها ستشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، الذي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ومن البديهي أنه لا يوجد مسار سريع نحو تحقيق السلام. ومع ذلك، فإن تجاوز المسائل الأكثر إثارة للجدل في العملية بشطبها أو بخلق حقائق على أرض الواقع لن يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام. ولن تعرف ألمانيا بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن ألمانيا لا تزال ثابتة على التزامها بأمن

الدولتين وعمليات السلام المتفق عليها والرامية إلى ضمان وجود دولي إسرائيلي وفلسطيني القابلين للحياة ومع إمكانية تعايشهما جنباً إلى جنب وللمصلحة المتبادلة لجميع شعوب المنطقة .

كما أنها نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التجاهل المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط السائدة والتي طال أمدها، مثل الاستبعاد المنهج لقضايا الوضع النهائي، لا سيما فيما يتعلق بالحدود ووضع القدس.

تعتقد جنوب أفريقيا أن التوسيع المستمر للمستوطنات يتنهك القانون الدولي، ويقوض احتمالات تحقيق السلام ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن، مما يصيب مصداقيته بضرر حقيقي. إذا لم يستطع المجلس دعم قراراته فسيفقد فعاليته وهدفه. ما زلنا ندعو إلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وننوه إلى أن الانتهاك الصريح لقرارات مجلس الأمن عادةً ما يستدعي تدابير أكثر صرامة على الطرف المسؤول عن هذه الانتهاكات. يجب أن يكون المجلس متسلقاً وعادلاً مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه يتوجب على المجلس أن يعمل على استعادة الثقة في شرعية عملية السلام التي استمرت لعقود وأن يمنع زيادة تفاقم العداء بين الطرفين. إن الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل من غزة في الأيام الأخيرة والردود الإسرائيلية الفتاك هي دلالات واضحة على أنه طالما استمر انسداد الأفق فسيستمر عدم الاستقرار وإزهاق المزيد من الأرواح.

إننا ندعو كذلك إلى الحصول على رد كتابي من الأمين العام بشأن هذه المسألة وفقاً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونتطلع إلى تعليم التقرير المكتوب قبل دورة الإبلاغ المقبلة في أيلول/سبتمبر. علاوة على ذلك، نعرب أيضاً عن قلقنا إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأرضي المحتلة ونؤكّد أن تلك الانتهاكات لا تسهم إلا في استشراء الكراهية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن قرار حكومة إسرائيل الأخير ببناء أكثر من ٢٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة وإعلانها هذا الأسبوع عن ٣٠٠ وحدة سكنية إضافية في إحدى المستوطنات الإسرائلية لا يؤدي إلا لتأجيج التوترات المتزايدة أصلاً بين الجانحين الإسرائيلي والفلسطيني، وخاصة في الفترة التي تسبق انتخابات أيلول/سبتمبر في إسرائيل. لذلك ندعوا جميع الأطراف إلى الامتناع عن المزيد من التصعيد.

قبل أن أختتم كلامي، سأدي بمحاظتين موجزتين.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لا تزال الأونروا في رأينا لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات الأساسية لللاجئين الفلسطينيين. وبوصف ألمانيا أكبر المانحين الثنائيين فإنها تظل ملتزمة بالأونروا وهي تواصل المساهمة بشكل كبير في ميزانية الوكالة.

أخيراً، فيما يتعلق بلبنان، وبالنظر إلى الأحداث الأخيرة المتعلقة بلبنان، كما سمعنا من المنسق الخاص، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى وقف انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
نرحب بكم في نيويورك، سيدي الرئيس، ونشكركم على رئاسة هذه الجلسة بمجلس الأمن اليوم. يود وفد بلادي أيضاً أن يشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحياطه الإعلامية وجهوده الدؤوبة لدفع القضية الإسرائيلية الفلسطينية قدماً.

في البداية، تود جنوب أفريقيا أن تذكر المجلس بقرارات الأمم المتحدة وما حدده المجلس نفسه في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو إسرائيل إلى سحب قواها المسلحة من الأرضي المحتلة فيصراع. وأود أن أعرب عن دعم جنوب أفريقيا الثابت حل والإسرائيليين.

والسبعين مجلس الأمن، ينبغي أن نتذكر وأن ننفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمنشأة لدولة إسرائيل، وهو ما فعلناه، ودولة فلسطين، التي نتفق في إنشائهما.

إننا نتطلع إلى أية مبادرة، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو أي طرف أو أطراف أخرى، يمكنها ضخ رحمة إيجابي في القضية الإسرائيلية الفلسطينية. يجب حل هذه الأزمة خلال فترة حياتنا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تقريره عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونرحب بكم، سيدي الرئيس، بصفتكم وزير خارجية المستشارية ورئيس الديوان الرئاسي.

يقع الشرق الأوسط في صميم السياسة العالمية. وتعاني المنطقة من العديد من الأزمات القديمة والجديدة. وتتابع روسيا عن كثب تطور الحالة بالنظر إلى أنه تربطنا علاقات منذ أمد طويل مع دول المنطقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

ونلاحظ مع القلق التوتر المستمر في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وما يزيد من تعقيدها أنشطة الاستيطان الإسرائيلي المستمرة والحالة في قطاع غزة وما حوله.

وفي ظل هذه الخلفية من الواضح أن التحركات الانفرادية لا تقربنا من حل المشاكل القديمة والجديدة في المنطقة. إن موقف بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحاول وضع حكومات دول أخرى بعيداً عن طائلة القانون هو أمر ضار بشكل خاص.

ونحن نرى، شأننا شأن العديد من شركائنا، بوضوح أن السبيل الوحيد للخروج من ذلك كله هو حشد الجهود الدولية والإقليمية مع دور رئيسي تؤديه الأمم المتحدة ومجلس الأمن

ونعتقد أنه بدلاً من الأعمال العدائية، مثل بناء المزيد من الحواجز والجدران وإغلاق المدارس وقتل المدنيين، ينبغي للمجلس أن يشجع على بوادر الأمل وبناء الثقة بين الطرفين، أي الفلسطينيين والإسرائيليين، والمتضرر إليها منذ فترة طويلة. ينبغي للمجلس أن يبحث الجيل الحالي من الرعما الإسرائيليين والفلسطينيين على حل هذه القضية الأساسية في الشرق الأوسط. إن نقل المشكلة إلى الجيل الرابع من الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام ١٩٤٨ سيكون كارثياً، وسوف يندم المجلس عليه لسنوات عديدة قادمة.

لذلك تقترح جنوب أفريقيا أن يعيد المجلس النظر في زيارته للمنطقة التي تأخرت طويلاً. وفي هذا الصدد، إذا كان بعض أعضاء المجلس غير راغبين في المشاركة في الزيارة، ينبغي للمجلس أن ينظر في إرسال بعثة صغيرة، والتي يمكن أن تشمل الأعضاء المهتمين بالمشاركة في هذه الزيارة.

نعتقد أن زيارة المنطقة ستكون إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي لم ينضي يديه عن الصراع الأساسي الذي طال أمده في الشرق الأوسط. وعلى غرار الزيارات الميدانية الأخرى للمجلس، فإنها ستتيح لأعضاء المجلس الفرصة للالتقاء بالجهات الفاعلة ذات الصلة على أرض الواقع، بما في ذلك حكومتا إسرائيل وفلسطين، وحمل ثنياتنا الطيبة إليهما ومساعدتهما على حل هذه المسألة.

في الختام، تظل جنوب أفريقيا مقتنة اقتصادياً راسحاً بأن الحوار هو الخيار الوحيد الحدي الذي يمكن أن يعالج بفعالية مسألة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتدعو المجلس إلى تنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لا تزال جنوب أفريقيا مت塌لة، ونواصل حتى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على استئناف عملية السلام للتوصل إلى حل شامل وعادل و دائم للقضية الفلسطينية.

في حين نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، وفي نفس الوقت الذكرى السنوية الخامسة

التابع لها. ويجب أن يشكل هذا الأساس لجميع الجهود والمبادرات ذات الصلة.

السابقة. كما أنها نبذل جهوداً لاستعادة الوحدة بين الفلسطينيين ونرحب بالخطوات التي اتخذها زملاؤنا المصريون في هذا الاتجاه.

وفي هذا السياق، فقد تأخرت كثيراً بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة، والتي أشار إليها بالفعل العديد من زملائنا. وينبغي لها أن تعزز الثقة وتسهل استئناف المفاوضات بين الطرفين وتحول دون فشل جهود المجتمع الدولي الرامية لکفالة الظروف الازمة لتنفيذ التسوية الوحيدة القابلة للتطبيق على أساس القانوني الدولي. وقد وضع مجلس الأمن هذا الإطار وينبغي أن يتم تنفيذه داخل مجلس الأمن أيضاً. ولا يمكن لأي خطوات أحاديد أن تخل محل المبادئ الأساسية لحل الدولتين ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية ووضع الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان السوري.

وسنواصل تقديم المساعدة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن إنشطتها ليست إنسانية فحسب بل إنها سياسية أيضاً ولها تأثير مهم لتحقيق الاستقرار في الأرضي الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط. ويجب أن تكون جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، وقضايا الأمن الأساسية واللاجئين نتيجة لمحاولات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن السعي للتوصيل إلى توافق في الآراء بشأن تلك القضايا الحساسة خلال مفاوضات مباشرة أمر ضروري لاستدامتها في المستقبل.

وندعوا باستمرار جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات لوقف التصعيد وحل المشاكل في الخليج الفارسي من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. إن تعزيز الوجود العسكري بما في ذلك لدول من خارج المنطقة يؤدي إلى خطر وقوع اشتباكات مسلحة. وتكدد تلك الأزمة السلام والأمن في الشرق الأوسط ككل وكذلك الجهود الدولية الرامية لحل النزاعات الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى الحاجة إلى تطوير آلية دائمة للأمن الجماعي في المنطقة تقوم على الحوار والتعاون على قدم

ولا نزال نتذكر البيان الذي أدلّ به في هذه القاعة قبل شهر الممثل الخاص للمفاوضات الدولية للولايات المتحدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط السيد جيسون غرينبلات (انظر S/PV.8583). وبصراحة فإن البيانات المتعلقة بعدم جدوى البحث عن توافق آراء بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط داخل الأمم المتحدة وعدم جدوا قرارات المجلس ذات الصلة تشكل مصدر قلق كبير لنا. إن اختيار تدمير كل ما تم تحقيقه بشأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل محفوف بأفعى المخاطر على المنطقة بأسرها. ولن يؤدي إلا إلى زيادة التطرف في الشارع العربي.

وفي ضوء بيان زملائنا الأميركيين بشأن الحاجة إلى مراجعة وتنقيح القرارات القديمة للأمم المتحدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، أود أن أشير إلى أن إسرائيل أنشئت بفضل قرار الجمعية العامة ١٨١ (٢-٤). وقد أشار الإعلان الخاص بإنشاء إسرائيل إلى ذلك أيضاً. ونود أن نعرف إلى أي مدى الولايات المتحدة مستعدة للمضي في تنفيذ قرارات قديمة وغير ضرورية.

ونحن مقتنعون من جانبنا بأن الأعمال الانفرادية التي تتجاهل القانون الدولي لن تسفر عن تحقيق نتائج. بل إنها تضر باحتمالات التوصل إلى حل عادل و دائم للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية التي طال أمدها. إننا نؤيد مشاركة الوسطاء الدوليين التابعين للمجموعة الرباعية، باعتبار ذلك يشكل الآلة الوحيدة لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط التي أقرتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتبدل روسيا كل ما في وسعها لتعزيز جميع الأنشطة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك من خلال عرض منبر محتمل للاجتماعات بين إسرائيل وفلسطين من دون شروط

وأشرنا من جانبنا مراراً وتكراراً إلى خطورة هذه الأنشطة في ظل بيئة إقليمية مشحونة، وحذرنا من أنها قد تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح واسع النطاق مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتثال الصارم للقانون الدولي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا السياق نكرر التزامنا بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية واستقراره. وفي الوقت نفسه، نعيد تأكيد أهمية دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي سنقوم بتمديده ولايتها قريباً. إن لأنشطة حفظة السلام تأثير على الاستقرار ليس فقط على الخط الأزرق ولكن أيضاً في لبنان والشرق الأوسط ككل.

وسوف تسهم روسيا بنشاط في العمل على تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط. ونخن على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة المهتمة وندعو الجميع للعمل معًا. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

المساواة. وتركز المبادرة الروسية ذات الصلة على معالجة الجمود في حالات النزاع واتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن.

ويجب أن نواصل أيضاً بذل جهودنا للقضاء على الوجود الإرهابي في بلدان المنطقة. وندعو جميع قوى الخير إلى المشاركة في الجهد الجماعي المبذول في هذا الصدد، مع كفالة احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، مع رفض المعايير المزدوجة.

ونحيث على احترام هذه المبادئ في جميع البلدان التي تواجه هذا التهديد وهي: سوريا والعراق ولibia واليمن.

ويجب أن أشير أيضاً إلى أننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات المتعلقة بالحادث الذي وقع في ٢٥ آب/أغسطس وشمل تحليق طائرتين مسيرة من دون طيار فوق العاصمة اللبنانية. ووفقاً لبعض التقارير فقد كانت طائرات استطلاع إسرائيلية بدون طيار. وفاقم من الحالة الضربات الصاروخية الإسرائيلية التعسفية المتزامنة ضد أهداف في سوريا المجاورة، وكان آخرها تلك التي أصابت منشأة عسكرية بالقرب من دمشق في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

رفعت الجلسة الساعة ٤٠ /١١